والمراد بالزجر الاغراء بالصياح عليه وبالانزجار اظهار زيادة الطلب
ووجهه ان الفعل يرفع بما هو فوقه او مثله كما في نسخ الاكي والزجر
دون الارسال لكونه بناء عليه قال ولو ارسله مجوسي فزجر مسلم فانزجر
لم يؤكل لان الانزجار دون الارسال وهذا لم يثبت به شبهة اكرمنه فاولى
ان لا يثبت به الحل وكل من لا يجوز ذكاته كالمرتد والمحرم وتارك
التسمية عامدا في هذا يتنزل المجوسي وان لم يرسله احد فزجر مسلم
فانزجر فاخذ الصيد فلا بأس بأكله لان الزجر مثل الانفلات لانه ان
كان دونه من حيث انه بناء عليه فهو فوقه من حيث انه فعل المكلف
فاستوى بفصل ناسخا في الوارسل المسلم كلبه على صيد وسمى فادركه فقتله
ثم صدر ثانيا فقتله اكل وكذا لو ارسل كلبين فوقف احدهما فقتله الآخر اكل
لان الامتناع عن الجرح بعد الجرح لا يدخل تحت التعليم فجعل عفوا
وكذا لو ارسل رجلان كل منهما كلبا فوقف احدهما وقتله الآخر اكل لما بينا
والملك للاول لان الاول فرغ عن حد الصيدية الآن المرسال من الثاني
حصل على الصيد والمعتبر في الاباحة والحرمة حالة الارسال فلم يجمع بحلال
ما لو كان الارسال من الثاني بعد اكثر وجوه عن الصيدية بجرح الكلب الاول

فصل في الرمي ومن سمى حتى اظنه حتى صيدا فرماه او ارسل
كلبا او بازيا عليه فاصاب صيدا ثم تبين انه حتى صيد حل لما صاد لان

Copyright © King Saud University